

وكل شخص له والمعتبر حال العاصب وان حال العاقل المعتق فعي  
المثال المذكور في كل شخص من عصبة المرأة التي يرضى الدين ان كان غيبا  
وان كانت حين متوسطه وتلبي ربه ان كان متوسطا وان كانت حين غيبة  
وهكذا اقول عقل ذوق الارحام وتقدم عليهم الاحوة للام كما في  
المنهاج عقل بيت المال اي عن المسلم فكله على الثاني وتقول عليه  
كما قوله دية نفس كاملة او مرحومها وصفات من يقتل جسيما  
في المعتق عصبة الذكوة وعدم الفقر والحريه والبلوغ والعقل  
وانفاق الدين وان لا يكون اصلا ولا فرع او تامل من علة الجرح  
النته ومن مات في اثناسية فلا شيء عليه من واجبه بخلاف من  
مات بعد حيا وقاربها وما علمه ان من اعلم حرام عليه عليه  
شئ وان كان محررا قبل او يسيرا بعد انظر ثم مرر قاضيا  
غما يغن له في الكفارة اي عن كفاية الجرح الغالب او قدرها بالجرح  
عصفا على العشرين اي او دون قدرها من الفضة ووفق  
ربيع دينار في مجموع الحاصل ويشترى به العاجب من اللهل وهو  
ثلث الدية فان كثر المعلوم من العاقلة بحيث يزيد الماخوذ منه  
على العاجب نقص منه بالقسطم وانظر هلا التفرغ بربيع دينار  
فقطا للجناية على العبد واما جانيه فتتعلق برقبته والاطراف  
للمبتدأ وشرايط وجوب القصاص اربعة في عمارة المنهج  
اركان القود في النفس ثلاثة قتل وقتل وشرايطه ما مر  
اي من كونه عدا ظاهرا وفي القتل عصمة اي قاتله به قول وشرايطه  
المقتل امران التزام للإحكام ومكافاة حال الجناية بان لم يفضل  
قتله باسلام او امان او حدية كاملة او اصلية او سيادية  
والداعي من النسب فلا قصاص يقتل الخاني وان كان الولد لا يرضى  
والولد مسلم ما سم قال ابن كنج ولو حكم بقتل والدك نقص حكمه ام اجماع  
يدفعه كالمهيمه والا يقتل والمراد كل من له ولادة وان عله ولو انقضى  
منه او كان غيبا

والظاهر ان العقل  
لا يرضى قتل الام  
بقدره والارحام  
الواجب اعادته  
منه

عليه

وهو  
المقتل  
بغيره  
منه

حرج به الدين  
الرضاع فانه يرضع  
به امه

حمة الام بخلاف حكمه يقتل المسلم الكافر والحجر بالرفيق فلا يقتل  
فله يكون حوسبا في عدمه عتريض بان الولد لو اقتصر منه كان  
هو الذي سبب في اعدام نفسه بقتل ولده فالولد لا يكون سببا  
واجيب بان الولد سبب بعيد اذ لولا له لم يحصل قتل الاب اليه  
فقد تحقق كونه سببا في اعدام ابيه والاعتراض للناصر للقائين  
والجواب لتلميدك اسم العبادي الخ والله شبه انه يقتل به حق  
والاوجه انه لا يقتل به مطلقا معقد فقوت بعض  
ولده بعضه معقول مقدم وولد قاعل موخر وهو ملك  
قد يقتل العبد اي الولد اذا كان عبدا وقتل عبدا والذ  
يقتل به امه اي كما يقتل هو بولده لا يعيد لولده الا يقتل بولده  
بتقييد العصمة اي قوله او مضموم بالاسلام قاله في الرو  
وشرحها وصل يقتل مرتد بل من الاستيفاء حقا لله الخ  
في الواقع وان لم يعرفه او يفصله قول لانه لم يقتل بالبعوض الجرح  
ان يقتل بالبناء للفاعل بل قتله جميعه معقول على الله  
لو قال بدل ذلك بخصم من الدية كما قال شيخ الاسلام في المنهج  
لكان اولي ثم ان كاف الخ راجع للميلتين كما يعلم من تلخيص المنهج  
بقرعة وانما يقب القعدة عند التنازع فان لم يصح تقديم  
واحد منهم جاز ولهم الرجوع الي القرعة ولو اقر سبق عصمتهم  
اقتصر منه وليه ولغيره تحليفه ان كذب به امه برماوي بالبناء  
له من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا  
الدية ثم المنهج بعد الشرايط يفيدان شروط القصاص في  
النفس شروطه في الطرف ويزاد عليها اثنان وصح الاجار به عن شرايط  
لانه اريد به الجنس او اطلق اليه على اثنان مجازا او حقيقة على اقرح  
في البدن اي في اسمه او وضعة كما هو خلا من امثلة قال اوشلت  
بفتح قوله اي الثاني لانها المماثلة اي حال الجناية بغير اذ

ية

يط